**الجدول الرقم ١**

مجمل الانتاج الوطني
في الضفة الغربية وقطاع غزة
لعام ١٩٨٠(١)
( نسبة مئوية )

| الفرع | الضفة الغربية | قطاع غزة |
|---|---|---|
| الزراعة | ٢٩,٢ | ١٢,٢ |
| الصناعة | ٥,٣ | ٦,٥ |
| بناء | ٨,٧ | ١٣,٥ |
| خدمات | ٧,٧ | ١٣,٤ |
| مواصلات وتجارة | ٢٧,٧ | ١٨,١ |
| أموال من الخارج* | ٢١,٤ | ٣٦,٣ |
| المجموع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

* بما في ذلك دخل العمال العرب العاملين في اسرائيل.

(١) *Administered Territories Statistical Quarterly*, Vol. 2 - 3, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1981, p. 71.

١٩٦٧، ما يقارب ٣٣,٩ بالمئة من مجمل الانتاج الوطني في الضفة الغربية و٣٤,٤ بالمئة من مجمل الانتاج الوطني في قطاع غزة(٤). ولم يأت هذا الانخفاض نتيجة تطور فروع انتاجية أخرى، كالصناعة، اذ ما زال نصيبها ـ كما نلاحظ من الجدول السابق ـ متواضعاً جداً، وانما جاء نتيجة تدهور الانتاج الزراعي ذاته. ويلفت الانتباه، في هذا الصدد أيضاً، الى ان نصيب اموال الخارج عالية في مجمل الانتاج الوطني، الامر الذي يشكل علامة أخرى على ضعف بنية الاقتصاد الوطني المحلي واعتماده على اموال من الخارج يأتي معظمها من العاملين من أبناء المناطق المحتلة في البلدان العربية المجاورة.

**( أ ) السوق التجاري**

كان من ابرز ملامح التغيير في المناطق المحتلة بعد الاحتلال تحويل هذه المناطق، كلية، الى سوق استهلاك للبضائع الاسرائيلية واحكام السيطرة الاقتصادية عليها، بحيث تقلص التعامل الاقتصادي بينها وبين العالم العربي بشكل كبير. وقد تحقق ذلك عبر مجموعة من الأوامر العسكرية التي منعت استيراد قائمة طويلة جداً من المواد الصناعية والزراعية من البلدان العربية، وعبر الاجراءات الامنية التعسفية على الجسور ونقاط العبور والتي يتم فيها إتلاف وتفريغ كل ما هو مغلق، وعبر فرض الرسوم الجمركية المرتفعة مقارنة بالرسوم على البضائع ذاتها الواردة من طريق اسرائيل مباشرة. وبذلك حققت سلطات الاحتلال هدفين:

الاول: فتح سوق جديد، ضخم، لاسرائيل؛ حيث ان سكان الضفة الغربية والقطاع، الذين وصل عددهم، في نهاية العام ١٩٨٢، الى ١,٣٤٤ مليون نسمة هم، اليوم، المستهلك الثاني من حيث الاهمية، بعد الولايات المتحدة الاميركية، للانتاج الصناعي والزراعي الاسرائيلي.

وقد بلغ نصيب المناطق المحتلة العام ١٩٨٢، من مجموع الصادرات الاسرائيلية إلى الاسواق الخارجية، ١١,٤ بالمئة، وهو ما يعادل ٦٥٠ مليون دولار تقريباً(٥).

الثاني: هو ضرب الانتاج المحلي الصناعي والزراعي من اجل فرض التبعية وتدمير البنية الاقتصادية المحلية، التي يمكن ان تكون نواة للدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة، وكذلك اجبار آلاف المزارعين واصحاب الورش الصناعية على بيع قوة عملهم في سوق العمل